

Distr.
GENERAL

S/1998/538
19 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه بلاغا متعلقا بالهند وباكستان أصدره وزراء خارجية الديمقراطيات الصناعية الرئيسية الثماني وممثل اللجنة الأوروبية عقب اجتماعهم في لندن في ١٢ حزيران/يونيه.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جون وستون
الممثل الدائم للمملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية لدى الأمم المتحدة

مرفق

بلاغ صادر في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨
عن وزراء خارجية الديمقراطيات الصناعية
الرئيسية الثماني وممثل اللجنة الأوروبية

نحن، وزراء خارجية الديمقراطيات الصناعية الرئيسية الثماني وممثل اللجنة الأوروبية نعلن أننا عقدنا اجتماعا استثنائيا في لندن في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ لتدارس التحديات العالمية الخطيرة الناجمة عن التجارب النووية التي اضطلعت بها الهند وباكستان. وبعد أن استذكرنا البيان الصادر عن رؤساء دولنا وحكوماتنا في ١٥ أيار/مايو، وبعد أن أكدنا تأييدنا جميعا للبلاغ الصادر عن الأعضاء الدائمين الخمسة في جنيف في ٤ حزيران/يونيه ولقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١١٧٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، فإننا ندين التجارب النووية التي اضطلعت بها الهند يومي ١١ و ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨، واضطلعت بها باكستان يومي ٢٨ و ٣٠ أيار/مايو. ولقد أثرت تلك التجارب في علاقات كلا البلدين مع كل منا وأضررت بمناخهما الأمني عوضا عن تحسينه، وقوضت احتمالات تحقيق أهدافهما في التنمية الاقتصادية المستدامة، كما تتعارض مع الجهود العالمية الرامية إلى عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وسيكون الأثر السلبي المترتب على تلك التجارب في المكانة الدولية لكل منهما ولطموحاتهما خطيرا ودائما. وسيكون لها أيضا أثر سلبي خطير على ثقة المستثمرين. ويتعين على كلا البلدين أن يتخذ إجراءات إيجابية موجهة صوب تخفيف حدة التوتر في المنطقة والانضمام من جديد إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة على مسارين: وقف سباق التسلح في شبه القارة الذي من شأنه حرف الموارد عن الأولويات الاقتصادية العاجلة، وتخفيف حدة التوتر وبناء الثقة والتشجيع على تسوية الخلافات بين الهند وباكستان بالوسائل السلمية بما يمكن شعبيهما من السير نحو مستقبل أفضل.

وبغية وقف سباق التسلح النووي في مجال القذائف في شبه القارة، وبعد الإحاطة علما بالبيانات الرسمية الصادرة عن حكومتي الهند وباكستان التي أعربت فيها عن رغبتها في تلافي حدوث سباق للتسلح، نرى أنه يتعين على الهند وباكستان أن تتخذا على الفور الخطوات التالية التي أقرها بالفعل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

- وقف أي تجارب نووية أخرى والانضمام فوراً ودون قيد أو شرط إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مما ييسر بالتالي بدء سريانها في وقت مبكر؛

- الامتناع عن تجهيز الأسلحة النووية للحرب أو نشرها، وعن اختبار ونشر القذائف القادرة على إيصال الأسلحة النووية والتعهد بعدم تجهيز الأسلحة أو القذائف النووية للحرب أو نشرها؛

- الامتناع عن إنتاج المزيد من المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو أي أجهزة متفجرة نووية أخرى والمشاركة، بروح إيجابية وعلى أساس الولاية المتفق عليها، في المفاوضات مع الدول الأخرى في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع اتفاقية لوقف إنتاج المواد الانشطارية، من أجل الوصول إلى اتفاق مبكر بشأنها؛

- تأكيد سياستيهما بعدم تصدير معدات ومواد وتكنولوجيا يمكن أن تسهم في أسلحة الدمار الشامل أو القذائف القادرة على إيصالها والتعهد بالتزامات مناسبة في هذا الشأن.

ونعتقد أن هذه الإجراءات تخدم بشدة مصالح كل منهما.

وبغية تخفيف حدة التوتر بين الهند وباكستان وبناء الثقة بينهما وتشجيعهما على تسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية وعن طريق الحوار، فإنه يتعين عليهما:

- العمل على تجنب أي تحركات عسكرية تهديدية، أو انتهاكات عبر الحدود، بما فيها أعمال التسلسل أو المطاردة، أو أي أعمال أو أقوال استفزازية أخرى؛

- تثبيط أي نشاط إرهابي أو تقديم أي مساعدة له؛

- تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن التي اتفقا عليها بالفعل تنفيذًا كاملاً ووضع تدابير أخرى من هذا القبيل؛

- القيام دون تأخير باستئناف حوار مباشر بينهما يعالج أسباب التوتر الجذرية، ومن بينها كشمير وذلك من خلال تدابير من قبيل استئناف المباحثات بينهما على مستوى وزراء الخارجية في وقت مبكر، واستخدام الخط الهاتفي الساخن بين الزعيمين بشكل فعال، وعقد اجتماع بين رئيسي وزراء البلدين بمناسبة مؤتمر القمة العاشر لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المقرر عقده في الشهر المقبل؛

- إتاحة الفرصة لإحراز تقدم في سبيل تحسين التعاون الاقتصادي بين الهند وباكستان والتشجيع عليه بطرق مختلفة تشمل إقامة منطقة للتجارة الحرة في جنوب آسيا.

ونحن نشجع على إقامة حوار أمني إقليمي.

ونتعهد بأن نشجع الهند وباكستان بنشاط على العثور على حلول مقبولة بصورة متبادلة لمشاكلهما ونعلن عن استعدادنا لمساعدة الهند وباكستان في سبيل متابعة أي من هذه الإجراءات الإيجابية. ويمكن توفير هذه المساعدة، بناء على طلب الطرفين كليهما، في مجال وضع وتنفيذ تدابير لبناء الثقة والأمن.

ولن تغير التجارب النووية الأخيرة التي أجرتها الهند وباكستان من تعريف الدولة الحائزة للأسلحة النووية الوارد في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالتالي، لا تحتل الهند وباكستان، بالرغم من تلك التجارب، مركز الدول الحائزة للأسلحة النووية وفقا للمعاهدة. ونواصل حثنا للهند وباكستان على التقيد بالمعاهدة، بدون أي شروط. وسوف نتابع تطبيق سياساتنا بحزم لمنع تصدير أي مواد أو معدات أو تكنولوجيا من شأنها أن تساعد بأي شكل من الأشكال البرامج التي تضعها الهند أو باكستان فيما يخص الأسلحة النووية أو القذائف التسيارية القادرة على إيصال هذه الأسلحة.

ونحن على قناعة راسخة بأن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان تعزز أهمية استمرار وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الأساس لنظام عدم الانتشار، والقاعدة الأساسية لمواصلة نزع السلاح النووي. ونحن جميعا، الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء، نعيد تأكيد تصميمنا على الوفاء بالالتزامات المتصلة بنزع السلاح النووي في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أعيد تأكيد هذه الالتزامات في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة وتمديداتها لعام ١٩٩٥، وتضمنت تصميم الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة بذل الجهود المنهجية والمتزايدة لتخفيض الأسلحة النووية على النطاق العالمي بهدف إزالة تلك الأسلحة في نهاية المطاف. ونلاحظ ما أحرز بالفعل من تقدم في هذا الاتجاه، ونرحب بالعزم الثابت لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على إدخال معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها حيز النفاذ (START II)، وعلى التفاوض بشأن اتفاق لإبرام معاهدة أخرى (START III) في أقرب وقت ممكن. ونلاحظ أيضا المساهمات التي قدمتها دول أخرى حائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بتخفيض الأسلحة. وندعو جميع الدول إلى التوقيع على وجه السرعة على معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية والتصديق عليها لكفالة دخولها بسرعة حيز النفاذ، ونرحب بتصميم الحكومات الأعضاء في مجموعة الثمانية التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. ولا نزال نتطلع إلى قيام البلدان الأخرى التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالانضمام إليها.

وندعو جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى الاتفاق بشأن البدء الفوري لمفاوضات وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وتواجه كل من الهند وباكستان تحديات هائلة في تنمية اقتصاداتها وتحقيق ازدهارها. ولكن التجارب النووية الأخيرة خلقت جوا من عدم الاستقرار الإقليمي سيضعف من اجتذاب المنطقة للاستثمارات

الأجنبية والمحلية على حد سواء، بما يقوض الثقة بتجارتها وآفاق النمو الاقتصادي فيها. وسيؤدي تحويل مواردهما إلى برامج الأسلحة النووية وغير النووية إلى إزاحة الاستثمارات الأكثر إنتاجاً وإضعاف قدرتهما على اتباع سياسات اقتصادية سليمة. كما يشكك في التزام الحكومتين بتخفيف وطأة الفقر ويضعف التعاون الإقليمي القائم بين بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية. وتمشيا مع نهج التنمية المنصوص عليه في بلاغات نابولي وليون ودفنر وبرمنغهام، ندعو كلتا الحكومتين إلى تخفيض النفقات التي تحبط أهدافهما في تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة تعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع، وخصوصاً أفقرهم، وإلى زيادة التعاون في جنوب آسيا من نواح أخرى.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن تدرك الهند وباكستان قوة آراء المجتمع الدولي بشأن تجاربهما الأخيرة وبشأن المواضيع الأخرى هذه. وقد اتخذ العديد منا، على صعيد فردي، إجراءات معينة لتأكيد أوجه قلقنا الشديد. وينبغي لجميع البلدان أن تتصرف كما تراه مناسبا لإظهار استيائها والإعراب عن شواغلها للهند وباكستان. ونحن لا نرغب في معاقبة شعبي الهند وباكستان على ما اقترفته حكوماتهما، ولذلك لن نعارض منح المؤسسات المالية الدولية القروض للبلدين لتلبية حاجاتهما الإنسانية الأساسية. ولكننا متفنون على العمل من أجل تأجيل نظر البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى في منح قروض أخرى للهند وباكستان، ولأي بلد آخر يجري تجارب نووية.

ونتعهد بنقل الآراء المشتركة لحكوماتنا فيما يتصل بهذه المسائل إلى حكومتي الهند وباكستان من أجل تحقيق تقدم مبكر ومحدد في المجالات المذكورة أعلاه. ونعزم المثابرة في استعراض ما يجري من تطورات ومواصلة عملية متابعة الأهداف التي اتفقتنا عليها جميعا.
